يشبه الاثل يتخذ منه ايضا السواك كذا في العيني والذي في ه
القاموس والصحاح الاسحل بالكسر يستاك به وضبطت الحا بالقلم
في نسخ الصحاح بالكسر وهو الاقرب الى قوله ايضا بالكسر والشاهد
في تنحل واستالت حيث تنازعا معمود اسحل فاعمل الاول واضمر
في الثاني فيعود اسحل وذكره فقوله بعكاظ سوق كانت في
الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فتتناشد ويتفاخرون اي
يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال في الصحاح بناحية
مكة شهر او قال في القاموس بصحراء نخلة والطائف وكان قائمها
هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما والباقي بعكاظ ظرفية وقوله
يغبش بالغين المهملة كيقطع اي يسير بصارهم وقيل بالكحة
كيرمي والضمير في سناهما للسلاح والشاهد في تعطي له
والمعمول حيث تنازعا سناهما فاعمل الاول واضمر في الثاني كما مر
وحذفه فقوله وحض لبعضهم حذفه بالضرورة مقتضى التصحيح
لترجيح هذا وانه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز
حذف ضمير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا ان في
حذفه تغيير العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ
قوله تغيير العامل يعني لمعمول العمل اي من الاسم الظاهر وقوله
لغير معارض دفع لما يقال التغيير والقطع لازمان بعمل
اعمال الثاني مع الحذف ايضا والمعارض عليه لزوم الاضمار
قبل الذكر وفي جعل التغيير عبارة عن ايلاء العامل ما هو
معمول له معنى اشتغني عن قوله لغير معارض لفصل العامل
الاول من المعمول بالعامل الثاني في حال اعمال الثاني مع
الحذف قال تم وكانهم اي المجيزين لاختيار حذفه عند اعمال

الاول

من العشا بالقصر وهو سوء النظر بالليل فتح

شجر القاموس ح

الاول لا بعدون التنبيه والقطع ما نفا او يقال اعمال العامل
الاخر في المذكور دافع لتنبيه هذا فتامله فانه حسن قوله
بل اصار التقديم اي ذكر الضمير فقد عامدة في الاصل او فضلة
فليس لاضراب راجعا لقوله او الثاني جرفه بتاخر الخبر فقط حتى
يكون في كلامه قصور كما توهمه البعض قوله لحذف الفضلة

وكذا يقال في الاول المهمل عملي ما يظهر فلعل النيس لم يجر حذفه نحو استغفار
لجواز تنازعهما استعنت به على زيد قوله امن النيس ولم يذكر الناظر العلم
من الثاني بطريق المقايسة تعمل الاسباب السابقة ومن قوله لما سبقا
وحذف فضلة اجزان لم يمن قوله وهب الثاني وعلى ما
قدمه من التسهيل والكافية بجعل التقديم قوله تحمد
استعنت واستعان على زيد به وجد النيس ه المتبادر ان
المحذوف بعد استعنت تعمله بقرينة معمول الفعل الثاني
مع ان المراد استعنت بزيد اما اذا اريد استعنت عملي زيد
فالحذف جائز لعدم النيس لان المتبادر هو المراد افادة تسم
قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ لعوده على ما اسلفناه للان قلنا
لان تعليله انما يتم لو الاجمال لا النيس لكن مرادهم قد يطلق
النيس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى
وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ اي هل هو لوث
الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستغنا عنه فيكون م
اللفظ المحذوف لفظ كيف او شخص مستغنا عليه فيكون اللفظ
المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه
البعض فاعترض بان الاول حذف مستغنا عنه اذ هو ليس من
المحذوف وقوله يوهم الخ لان من الغير المعمول الاول لانه

Copying is King Saud University